

## الفصل الثاني

### الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية

حسن الرشيدى

سكرتير تحرير تقرير البيان الارتيادي

## الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية

حسن الرشيدبي

«إذا كان لا بد من تعلّم الدرس المركزي لهذا النظام العالمي الجديد فهو نحن السادة، وعليكم أن تمسحوا أحذيتنا»، قائل هذا الكلام هو ناعوم تشومسكي المفكر الأمريكي الكبير، قاله وهو يلخص الفكرة التي تريد الولايات المتحدة تطبيقها في الشرق الأوسط أو (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، هذا المصطلح الذي أخذ يتردد عالمياً كثيراً طيلة الشهور القليلة الماضية في جميع وسائل الإعلام، وإن كان المصطلح كما قال واضعوه كالآتي: (The Greater Middle East Project)، والواقع أن (Greater) ترجمتها بـ (عظيم) أو (ضخم) أقرب من ترجمتها بـ (كبير)، ولكن مهما كانت التسميات؛ فإن مدلول (مشروع الشرق الأوسط الكبير) لا يزال غامضاً.

ولاستنباط مدلولات التسمية والأهداف التي وراءها؛ لا بد من وضع إطار تحليلي يأخذ في اعتباره متغيرين:

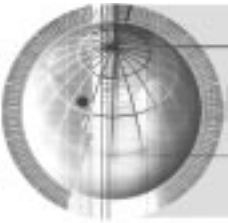
١ - الاستراتيجية الأمريكية في العالم.

٢ - الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وفي خضم هذه الاستراتيجيات، ومن خلال عرض الصورة الكبرى وهي الاستراتيجية الأمريكية في العالم، والصورة الأصغر وهي الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة؛ يمكن تلمس موقع المشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير) وآليات تنفيذه.

### أولاً: الاستراتيجية الأمريكية في العالم:

حَفَلَ القرن العشرون بعدد من التغيرات الكبيرة المدوية، ففي نصفه الأول اندلعت حربان عالميتان، وانفجرت ثورتان كبيرتان في روسيا والصين، وانهارت خمس إمبراطوريات؛ هي العثمانية والألمانية والإيطالية واليابانية والنمساوية-المجرية، وحدث تراجع كبير لقوتين من أهم القوى الاستعمارية العالمية؛ ألا وهما الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي. والخلاصة أنه طرأ تغير جوهري على طبيعة النظام الدولي. ولو ألقينا نظرة على القرون السابقة لوجدنا أن النظام الدولي اتَّسم دائماً بتعدد القطبية وتوازن القوى، حيث لم يكن يسمح لدولة بمفردها أن تحقق تفوقاً أو سيطرة؛ لا يستطيع تحالف الدول الأخرى التصدي لها بدرجة أكبر من القوة والجبروت، ونجح هذا النظام آنذاك في الحيلولة دون ظهور قوة مهيمنة واحدة، لكنه مُنِيَ بالإخفاق في نهاية المطاف؛ مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى التي أعقبتها فترة من الفوضى، ظهرت بعدها الفاشية، واندلعت الحرب العالمية الثانية، ثم انكشف غبار هذه الحرب عن تبلور نظام دولي ثنائي القطبية.



لقد كان هناك سببان رئيسان وراء التحول نحو القطبية الثنائية ؛ أولهما : التراجع الكبير في قوة العديد من الأطراف التي كانت تشكّل الثقل الأساسي خلال حقبة توازن القوى - أي حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى - بعد أن انهزمت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، وانحسرت قوة بريطانيا وفرنسا . السبب الثاني : أن هذه التطورات رافقتها تغير مهم ، تمثل في انتقال القوة النسبية إلى أيدي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق ، وزيادة تدخلهما في الشؤون العالمية . وكانت هذه التغيرات نتاجاً لمجموعة معقدة من العوامل التي أفرزت نظاماً عالمياً جديداً ثنائي القطبية . وكانت السمة الرئيسة لهذا النظام هي أن قطبيه الجديدين - الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة - يمثلان نظامين مختلفين ، لكل منهما قيم وأنماط معيشية مختلفة ، ومن ثمّ أفرز هذا النظام عدداً من القضايا التي تختلف إلى حد كبير عن قضايا عصر توازن القوى المتعدد القطبية (أي ما قبل الحرب العالمية الأولى) ، وأدت الأيديولوجيا الماركسية الثورية والإحساس بالدور التاريخي إلى تحفيز موسكو لكي تتبوأ مكانها في النظام الجديد .

وبعد فترة من الغموض والتردد قررت الولايات المتحدة أن تأخذ على عاتقها مهمة احتواء المد السوفييتي ، ومن ثمّ اندلع هذا الصراع الذي عُرف باسم (الحرب الباردة) ، وترافق ذلك مع تطوير أسلحة الدمار الشامل .

لقد كانت الاستراتيجية الأمريكية قبل عام ١٩٤٧م لا تستند إلى أسس ثابتة ، وكانت مزيجاً من الخطط العسكرية التي دافعت عن فكرة إقامة دولة فيدرالية تلمّ الولايات المشكّلة لها تحت جناح دستور وهيكل ، ودخلت أمريكا الحرب العالمية الثانية خلواً من أية استراتيجيات سوى الانضمام إلى ركب الدول الكبيرة ، فاشتركت في الأحلاف التي قامت ضد المعسكر النازي آنذاك ؛ فمبادئ مثل «القدر المرموق» أو «المصلحة الذاتية المستنيرة» ، و «مبدأ منرو» و «خطاب مسيرة الراية» و «مبدأ الحرب العادلة» ؛ هي مسميات أقرب إلى فكر متعمق في الوجدان الأمريكي كميراث عن الآباء المؤسسين ؛ أكثر من اعتباره فكراً استراتيجياً مؤسساً سياسياً ، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة في وضع الانفراد بالهيمنة على العالم كهدف نهائي تسعى إليه ، ومن خلاله توجه استراتيجياتها الدولية ، فقدّم «جورج كينان» عام ١٩٤٧م أولى هذه الاستراتيجيات التي تركزت على «نظرية الاحتواء» .

وأهم أسس هذه الاستراتيجية كانت مواجهة ما وصفه صانعو السياسة الأمريكية بالتهديد الشيوعي ، حيث كان الاتحاد السوفييتي العامل الأهم والعدو الأخطر بالنسبة لرأسمي أسس هذه الاستراتيجية .

وقد سادت استراتيجية الاحتواء في السنين التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وعُدّت الاستراتيجية الأمريكية الرئيسة في حقبة الحرب الباردة ، وقد تعاملت هذه الاستراتيجية مع العالم في حقبة ثنائية الأقطاب : الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد الاتحاد السوفييتي وحلفائه ، وكانت تهدف لمنع الاتحاد السوفييتي من توسيع مدى تأثيره ؛ ليس فقط في نطاق الولايات المتحدة وحلفائها ؛ وإنما أيضاً في نطاق الدول غير الحليفة معها أيضاً ، ولدعم هذه الاستراتيجية أوكلت الولايات المتحدة للقوات العسكرية وقف التوسع الشيوعي في كوريا وفيتنام ، وتحت هذه الاستراتيجية واجهت الولايات المتحدة قيادات التمرد الشيوعي في عدد من دول العالم المتطورة ، كما دعمت



المجاهدين الأفغان في حربهم ضد الجيش السوفييتي الذي احتل أفغانستان في الثمانينيات . ونجد في تعريف السياسيين الأمريكيين لهذه النظرية أن السياسة الخارجية ارتبطت بالاستراتيجية الأمريكية في تحقيق هدف واحد هو القضاء على المد الشيوعي ، ولكن المد الشيوعي بحد ذاته كان هدفاً فرعياً ؛ لأن الهدف الحقيقي للاستراتيجية الأمريكية كان الحفاظ على مصالحها في بقاع العالم المختلفة ، وليس غريباً أن نجد صنّاع السياسة الأمريكية يضعون على جدران مكاتبهم خرائط تضم أكثر من أربعين بلداً تمثل المصالح الأمريكية مثلما تمثل ما أسمته الولايات بـ (مناطق الديون القومية) ؛ بمعنى المناطق التي التزمت تجاهها أمريكا بالدفاع عنها دفاعاً عن مصالحها هي .

سعى الرؤساء الأمريكيون وفق هذه الاستراتيجية إلى إيجاد تحالفات استراتيجية لضمان تحقيق المصالح الأمريكية بعيداً عن سياسة الحروب وسباقات التسلح ، وسعت الولايات المتحدة منذ الخمسينيات لوضع سياسة قومية متماسكة ؛ تماشياً مع مبدأ ترومان إلى توضيح استراتيجية الاحتواء والاعتراف بالحرب الباردة كوضع من أوضاع العلاقات الدولية ، وقام أيزنهاور بتحديد تلك الاستراتيجية ، واعترفت الإدارة الأمريكية - منذ كيندي حتى جونسون - بالاستراتيجية الاندفاعية التي هدفت إلى التوازن النووي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، وهو «مبدأ نيكسون» الذي تابع الرئيس فورد الالتزام به في التفاوض مع الخصوم المحتملين ، وطرح مبدأ الشراكة مع الأصدقاء والحلفاء .

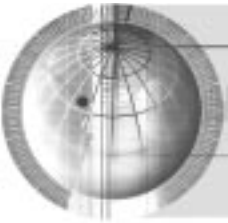
ثاني هذه الاستراتيجيات التي وظفتها الولايات المتحدة في حربها الباردة ؛ كانت استراتيجية الردع التي سادت لفترة طويلة منطق الفعل السياسي الأمريكي ؛ وعليها بنيت الترسانة الضخمة التي جاءت نتيجة للحرب الباردة وسباق التسلح النووي .

واستراتيجية الردع تعتمد على منطق الردّ بهجوم مدمر على فعل عسكري نووي يهدف إلى التدمير ، ووفق «ودي وولت» الخبير الاستراتيجي الأمريكي ؛ فإن استراتيجية الردع هي ركوب الموجة ؛ إذ يقول : «عندما تواجه تهديداً خارجياً كبيراً ؛ فإن الدول إما أن توازن موقفها وإما أن تركب الموجة» ، ويعني بركوب الموجة الانحياز إلى مصدر الخطر .

وهناك مصطلح آخر يندرج تحت مفهوم الردع وهو الإكراه ، ويعرّفه «بول هاث» و «بروس راسيت» بأنه : «محاولة من صانعي القرار في دولة ما لإجبار صانعي القرار في دولة أخرى على التجاوب مع مطالب الدولة الأولى» .

أما الإكراه فيعرّفه «جاك ليفي» بأنه «استخدام التهديدات لحث الخصم على فعل شيء ، أو التوقف عن فعل شيء ، وليس الامتناع عن فعل شيء لم يقم به بعد» ، وهو بذلك يدرج مفهوم الإكراه داخل استراتيجية الاحتواء .

طوّرت أمريكا فكرة استخدام الاستراتيجية العسكرية للتدمير الذي قد يصيبها جراء معارض أو معاد لهذه



الأهداف، وافترضت قدرةً لإحداث إصابات ودمار صناعي ترد على أي هجوم نووي استراتيجي، وهي فكرة نشأت في الستينيات، وأخذت فيما بعد صيغة الردع أو استراتيجية الردع التي سادت المنطق الاستراتيجي الأمريكي لعقود مضت وستبقى سائدة لعقود قادمة.

ولا يعني حديثنا عن هذه الاستراتيجيات بأنها كانت في أيام الحرب الباردة؛ أنها أصبحت الآن بعد انتهاء الحرب الباردة في طي النسيان، ولكنها لا تزال في خدمة المصالح بالإضافة إلى الاستراتيجية الجديدة، وهي الضربات الوقائية.

وهكذا هيمنت أجواء الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وألقت بظلالها على القرارات الدفاعية الرئيسة؛ بما فيها مشروعات أنظمة الأسلحة وحجم القوات والوجود العسكري في الخارج والتحالفات. وبسبب القطبية الثنائية التي تميزت بها حقبة الحرب الباردة؛ أصبح على الولايات المتحدة أن تهين نفسها لاحتواء المد السوفييتي على النطاق العالمي؛ مما كان له أكبر الأثر في تعاملات الولايات المتحدة مع مختلف المناطق.

ولكن الحرب الباردة انتهت نهاية مدوية؛ عندما حدث الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفييتي بوصفه إمبراطورية ودولة، ونتيجة لذلك تحولّ التوازن النسبي للقوى السياسية والعسكرية ليصبح في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة - خلال ما يزيد على أربعة عقود من الحرب الباردة - حققت منزلة سياسية عظيمة وقدرات عسكرية كبيرة، فلم يعد أمامها أي منافس دولي أو أي تحالفات معادية ذات شأن، بل إن معظم الدول التي تمتلك قدرات اقتصادية متميزة، وتتمتع بارتفاع متوسط دخل الفرد والنتائج المحلي الإجمالي، مثل ألمانيا واليابان، هي دول حليفة للولايات المتحدة. ويمكن القول بأن الولايات المتحدة وحلفاءها قد أقاموا منطقة يعتبر فيها نشوب الحرب فيما بينهم أمراً غير وارد إطلاقاً، وإن ظلت الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة.

ولكن داخل الولايات المتحدة نفسها هناك تيارات فكرية تتنازع في محيط صناعة القرار السياسي الأمريكي:

التيار الأول تيار انعزالي: وهو يدعو إلى التخلي عن السيطرة والتفوق والانطواء على الذات، وهذا التيار كان هو المسيطر على الفكر السياسي الأمريكي طيلة القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، وهذه الانعزالية في نظر هذا التيار تسهم في تخفيض الإنفاق الدفاعي في مواجهة عجز الميزانية؛ مما يحسن القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة، وكذلك يقلل من احتمالات مقتل عدد متزايد من الجنود الأمريكيين؛ غير أن هذا التوجه الانعزالي في نظر مركز أبحاث راند الأمريكي «يزيد على المدى الطويل من خطر نشوب الصراعات الكبرى؛ مما يتطلب قيام الولايات المتحدة بمجهود دفاعي أكبر، كما أنه في النهاية يقوّض الازدهار الأمريكي بتقليص الفرص التجارية الناتجة عن الهيمنة».

أما التيار الثاني: فهو يدعو إلى العودة إلى تعدد القطبية وتوازن القوى للحيلولة دون ظهور قوة مهيمنة



جديدة، والقوى المحتملة في المنظور الأمريكي هي: الصين واليابان وأوروبا وروسيا، وقد تتغير هذه القوى في المستقبل، وقد ثبت أنه من المستحيل اتباع هذا النهج التوازني حتى بالنسبة للدول ذات الثقافات المتشابهة خلال القرن التاسع عشر، فالمرجح أن تزداد حدة الخلافات بين الدول الآن في ظل توجهات القوى الكبرى واختلاف ثقافتها؛ مما يجعل هذه القوى بعيدة عن المرونة الكافية التي يتطلبها نظام توازن القوى هذا.

والتيار الأخير: السائد في الفكر السياسي الأمريكي هو الزعامة العالمية أو الهيمنة الشاملة، وهي تقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون معادياً لها، وتحول في الوقت نفسه دون العودة إلى تعدد القطبية، وأصبح هذا هو الاختيار الأول بالنسبة للسياسة في أمريكا؛ خاصة منذ عهد ريجان في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وكما يقول ناعوم تشومسكي: «إن الأقوياء لا ينتظرون ولا يعودون إلى أي سلطة».

### ثانياً: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط تركزت الاستراتيجية الأمريكية على ثلاث دوائر متداخلة:

١ - ضمان أمن إسرائيل.

٢ - تأمين منابع وإمدادات النفط.

٣ - مكافحة الإرهاب.

أولاً: ضمان أمن إسرائيل:

يعتقد كثير من الناس أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل نابع من مصلحة أمريكية في علاقتها الخاصة بإسرائيل، ولا شك أنه يحقق لها مصالح كثيرة، ويبقي على أطماعها في المنطقة، ولكن في الوقت نفسه يضع مصالح هذه الدولة في خطر كبير؛ لأنه يزيد من حجم العداء لهذه الدولة. ومن أجل هذه المصالح نجد دولاً مثل فرنسا وإيطاليا تغير موقفها من الصراع، وتصبح أكثر توازناً من ذي قبل. فأي مصلحة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية ستعود على أمريكا من نقل سفارتها إلى القدس؛ على الرغم من إدراك صانعي القرار في أمريكا بالمكانة الخاصة للقدس في قلوب ملايين العرب والمسلمين والنصارى؟! بالطبع لا توجد أي مصلحة؛ حيث إن هذا القرار كغيره من القرارات الأمريكية السابقة سيُلحق ضرراً كبيراً بالمصالح الأمريكية، ليس في العالم العربي فحسب، بل في العالم الإسلامي أيضاً عاجلاً أو آجلاً.

ويقول آخرون إن سيطرة اللوبي اليهودي في أمريكا على الحياة السياسية والاقتصادية الأمريكية؛ له أثر كبير - في ظل النظام الانتخابي الأمريكي - في انحياز الإدارات الأمريكية المتعاقبة لإسرائيل، لكن تضخيم الصوت الانتخابي اليهودي في الانتخابات الأمريكية أمر مبالغ فيه. نعم إن الجالية اليهودية نشطة ولها تأثير، ولكن القول بأنها تحكم أمريكا ليس صحيحاً؛ فلم يحدث أبداً أن كان الرئيس أو نائبه يهودياً، ونسبة اليهود في الكونغرس لا تزيد إلا قليلاً عن نسبة اليهود في أمريكا أي ٢ - ٣ ٪؛ حيث يبلغ تعدادهم حوالي ٦ ملايين نسمة



تقريباً؛ أي أن أصواتهم الانتخابية لا تتعدى ٢ - ٣٪ من نسبة الأصوات الانتخابية في أمريكا، وهذه النسبة ليست بالنسبة الكبيرة التي تمكّن اليهود من التأثير في الانتخابات، ولو كان لهذه النسبة أي تأثير لكان للمسلمين والعرب في أمريكا أثر في تشكيل السياسة الأمريكية؛ لأن تعدادهم يزيد على تعداد اليهود هناك، كما أن السود يشكّلون نسبة كبيرة من السكان بالإضافة إلى أقليات أخرى؛ وبالرغم من ذلك لم نسمع عن أثر لأصواتهم الانتخابية، ولم نسمع عن رئيس أمريكي سعى إلى استرضائهم كما يفعل مع اليهود، إذاً فالقضية ليست قضية صوت انتخابي فحسب! فما هو السر في هذا الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل؟

إن الإجابة تكمن في العلاقة بين البروتستانتية واليهودية، حيث يستمد التراث الديني في أمريكا أصوله من المذهب البروتستانتي في إنجلترا والذي ارتحل إلى أمريكا، وكان قد نشأ مع حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر في القرن السادس عشر ضد الكنيسة الكاثوليكية في روما، ولقد أحدثت حركة الإصلاح الديني تغييراً جوهرياً؛ بالمقارنة مع موقف الكنيسة الكاثوليكية والكنائس الأخرى في موقفها من اليهود، وبذلك أسهمت هذه الحركة في بعث اليهود من جديد، فبالنسبة إلى العهد القديم (التوراة) فقد كان مهماً قبل حركة الإصلاح الديني؛ حيث كان الاعتماد على العهد الجديد (الإنجيل) - المحرّف - ورسائل البابوات في تفسيره، وكانت اللغة العبرية لغة ميتة يرى الكاثوليك أن تعلّمها بدعة.

ثم جاء البروتستانت في القرن السادس عشر، ودعا مارتن لوثر إلى وجوب إقامة الحقيقة الدينية على أساس الفهم الشخصي دون الخضوع لفهم رجال الدين لها، فأصبح كل بروتستانتي حراً في دراسة الكتاب المقدس وتفسيره؛ وهذا أدى إلى فتح الباب على مصراعيه أمام أصحاب البدع والضلالة؛ وأدّى هذا إلى تعدد الفرق البروتستانتية حتى وصلت إلى أكثر من ٢٠٠ فرقة في أربعة قرون فقط. في ظل هذا المذهب ازداد الاهتمام بالعهد القديم (التوراة) تحت شعار: «العودة إلى الكتاب المقدس» باعتباره مصدر العقيدة النقية؛ مع عدم الاعتراف بالإلهامات والتعاليم غير المكتوبة التي يتناقلها البابوات.

وإذا كان العهد القديم يتكون من ٣٩ سفرًا؛ فإن أغلب الباحثين يذهبون إلى أنه لا يمكن نسبة إلا خمسة أسفار - تجاوزاً - إلى موسى عليه السلام، أما البقية فهي عبارة عن سجل لتاريخ بني إسرائيل في فلسطين، بالإضافة إلى بعض التنبؤات التي كتبها أحبار اليهود على فترات متفاوتة. وفي ظل هذا الوضع رسخ لدى البروتستانت تاريخ فلسطين مستمداً فقط من العهد القديم؛ بشكل لا يبدو فيه وجود للشعوب الأخرى في فلسطين، وأنه لا بد من عودة اليهود إلى وطنهم الذي أُخرجوا منه طبقاً لتنبؤات العهد القديم.

وهذا أدى إلى إحياء اللغة العبرية لفهم العهد القديم؛ ولذلك كانت الكنيسة الكاثوليكية تصف مارتن لوثر بأنه يهودي أو نصف يهودي، وكثير من الباحثين في التاريخ يذهبون إلى القول بأن المذهب البروتستانتي من صنع اليهود والماسون.

إن أهمية الأفكار التي جاءت بها حركة الإصلاح الديني على يد لوثر؛ تعود إلى أنها مهّدت الطريق أمام

الأفكار التي نادى بها الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، فهذه الأفكار التي أكدت البروتستانتية لا تختلف كثيراً عن اليهودية، والتي تنطوي في جوهرها على دعوة اليهود للعودة إلى صهيون؛ أي: إلى أرض إسرائيل بحدودها التي ورد ذكرها في الكتب المقدسة لدى اليهود.

وهكذا تحولت فلسطين في الضمير البروتستانتي من الأرض المقدسة للنصارى إلى أرض الشعب المختار، ومن الملاحظ أن بعض البروتستانت قد آمن بضرورة اعتناق اليهود للنصرانية تمهيداً لقدم المسيح، وآمن بعضهم بإمكان تحويلهم هذا بعد قدومه.

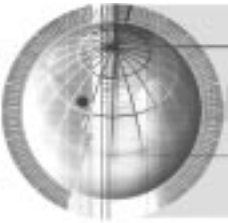
ومما قوى هذه الأفكار التجارب التي مرَّ بها المهاجرون البروتستانت من أوروبا إلى أمريكا؛ حينما قارنوا بينها وبين التجارب التي مرَّ بها اليهود القدماء عندما فروا من ظلم فرعون إلى أرض فلسطين.

فكثير من البروتستانت فرَّ من الاضطهاد الديني، ولذلك عندما واجه المهاجرون مقاومة أهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر؛ فإنهم تذكروا اليهود ومقاومة أهل فلسطين القدماء لهم. لقد كان هؤلاء المستوطنون بحاجة إلى شيء يسوِّغ أفعالهم هذه، ويضفي عليها نوعاً من الشرعية والأخلاقية، فلم يجدوا هذا التسوُّغ إلا في العهد القديم. بل إنهم ادعوا أن الله اختار العنصر الأنجلو-ساكسوني البروتستانتي الأبيض لقيادة العالم، كما جعل الله اليهود شعبه المختار. بل وصل تطرفهم أن زعم أحد الكتَّاب، ويدعى «ريتشارد بروتزر»، في كتابه: (المعرفة المنزلية للنبوءات والأزمات) بأن الإنجليز من أصل يهودي؛ على أساس أنهم ينحدرون من سلالات الأسباط التي ادَّعى اليهود أن أفرادها فقدوا بعد اجتياح الآشوريين لمملكة إسرائيل عام ٧٢١ قبل الميلاد. وفي نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأ التعاطف الأمريكي مع اليهود يتحوَّل إلى عمل ملموس من خلال جماعات وأفراد؛ فعلى صعيد الأفراد قام «وارد كريون» القنصل الأمريكي في القدس بتأسيس مستوطنة زراعية في منطقة القدس، وخطَّط لتأسيس مستوطنات أخرى، ولكنه لم يجد الدعم المطلوب من اليهود.

كما ظهر القس «وليم بلاكستون» الذي طالب بعمل شعبي لإعادة اليهود إلى فلسطين، وألَّف كتاب: (عيسى قادم) الذي بيع منه عام ١٨٧٨م أكثر من مليون نسخة، وترجم إلى ٤٨ لغة، ويتحدث فيه عن عودة اليهود لفلسطين باعتبارها المقدمة لعودة المسيح.

وعلى صعيد الجماعات ظهرت جماعة «أخوة المسيح» و«جماعة بني بريث» أي: أبناء العهد، و«شهود يهوه»، ثم جاء دور الرؤساء الأمريكيين في دعم الحركة الصهيونية، وزاد هذا الدعم في بداية الأربعينيات مع انتقال مركز الثقل في النظام العالمي إلى الولايات المتحدة. فالرئيس روزفلت اتخذ «نجمة داود» شعاراً رسمياً للبريد، والخوذات التي يلبسها الجنود، وعلى أختام البحرية، وجاء بعده ترومان الذي أصدر بياناً طالب فيه بإدخال مائة ألف يهودي فوراً إلى فلسطين، وكان له دور مشهود بجانب اليهود في حرب ١٩٤٨م، لقد عارض ترومان في سياساته الصهيونية كثيراً من المستشارين الحكوميين، والذين كانوا يرسمون سياسة بلادهم الخارجية بناءً على مصالح بلادهم القومية؛ ولكن ترومان كان ينظر بمنظار مختلف قائم على أساس الدين؛ فعندما قدَّمه





زعماء اليهود الحاضرون في إحدى الاحتفالات وصفوه بأنه «الرجل الذي ساعد على خلق دولة إسرائيل»؛ رد ترومان قائلاً: «وماذا تعني بقولك: ساعد على خلق؟! إنني قورش... إنني قورش»، حيث شبه نفسه به قورش ملك فارس الذي أعاد اليهود من منفاهم في بابل إلى فلسطين. ولتوضيح أثر العقيدة البروتستانتية في دفع رؤساء أمريكا إلى الانحياز لإسرائيل؛ نسوق موقف الرئيس الأمريكي جون كينيدي الذي كان الرئيس الكاثوليكي الوحيد في تاريخ أمريكا، حيث قال: «إن الانحياز الأمريكي في النزاع العربي-الإسرائيلي لا يهدد الولايات المتحدة فحسب؛ بل يهدد العالم بأسره»، فالأفكار والتنبؤات التوراتية لم تكن في وجدانه أو عقله مثل سابقه ولا حقيقه.

فالرئيس جونسون الذي قدّم الدعم لإسرائيل أثناء حرب ١٩٦٧م؛ صرّح بعدها قائلاً في إحدى الاحتفالات للحاضرين: «إن بعضكم- إن لم يكن كلكم- لديه روابط عميقة بأرض إسرائيل مثلي تماماً؛ لأن إيماني النصراني ينبع منكم، وقصص التوراة منقوشة في ذاكرتي تماماً مثل قصص الكفاح البطولي لليهود العصر الحديث؛ من أجل الخلاص من القهر والاضطهاد».

ويقول الرئيس كارتر أمام الكنيست الإسرائيلي: «إن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من علاقة خاصة؛ لأنها علاقة متأصلة في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشعب الأمريكي نفسه»، وفي حفل أقامته على شرفه جامعة تل أبيب وضّح كارتر الأمر أكثر؛ حيث ذكر أنه باعتباره نصرانياً مؤمناً بالله؛ يؤمن أيضاً أن هناك أمراً إلهياً بإنشاء دولة إسرائيل. لقد كان كارتر مثلاً للرئيس الملتزم بالصلاة في الكنيسة كل أحد، وكان عضواً في أكبر كنائس بلده، وشمّاساً في مدرسة الأحد.

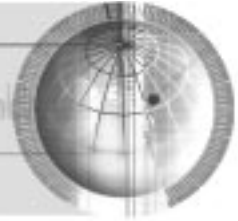
أما ريجان فقد قال في إحدى خطبه موجهاً كلامه إلى بعض اليهود الأمريكيين: «حينما أطلع إلى نبوءاتكم القديمة في العهد القديم، وإلى العلامات المنبئة بمعركة هرمجدون؛ أجد نفسي متسائلاً عما إذا كنّا نحن الجيل الذي سيرى ذلك لاحقاً».

بهذا تحدد الهدف الاستراتيجي الأمريكي في هذا الصراع، وهو ضمان وجود دولة يهودية لبناء الهيكل على أنقاض الأقصى تمهيداً لنزول مسيحهم.

ثانياً: مكافحة الإرهاب:

أعلنت الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب منذ عقدين على الأقل، وتأكيداً لمتابعتها لهذه الحرب؛ حرصت على إصدار قوائم سنوية تتضمن أسماء دول داعمة للإرهاب، وقوائم بأسماء منظمات وشخصيات إرهابية مطلوبة للعدالة الأمريكية، ورغم إعلانها عن هذه الحرب وما رصدته لها من إمكانات، وما بذلته من جهود مالية وعسكرية، وما نفذته من عمليات مضادة؛ فقد كان حصادها قليلاً جداً كما تأكد ذلك خلال الزلزال الجوي الذي دمر برججي مركز التجارة العالمية وجزءاً من مبنى البنتاجون، وكاد يعصف بأبنية مهمة أخرى.





وتقول الإدارة الأمريكية: «إن الأولوية المطلقة في سياستها الخارجية هي محاربة الإرهاب»، وكرر المسؤولون الأمريكيون مقولة: «إن محاربتهم للإرهاب لن تنحصر في أفغانستان؛ بل ستتسع وتتفرع عنه أهداف أخرى لتشمل الحملة على الإرهاب عشرات التنظيمات الإسلامية من إندونيسيا والفلبين، إلى كشمير وأفغانستان وآسيا الوسطى، وصولاً إلى المشرق العربي: حماس والجهاد، والقرن الإفريقي».

ويكشف تقرير قدمه خبراء للإدارة الأمريكية في منتصف العام الماضي، أي قبل أحداث سبتمبر، أن الإرهاب هو الخطر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، ومنه سيصدر إلى غيرها من المناطق؛ لذلك يجب على الإدارة - كما يقول التقرير - أن تدرس قصص النجاح التي شهدتها المنطقة في مجال مقاومة الإرهاب، وأهمها تجربة مصر في التعامل مع الجماعة الإسلامية، كما يجب على الإدارة تشجيع أوسع لتعاون دولي وإقليمي ممكن لمواجهة خطر الإرهاب؛ خصوصاً من شبكات التطرف الإسلامي، والتدخل بدور نشط في مقاومة الإرهاب بواسطة التنسيق بين أجهزة المخابرات، وتشجيع تبادل المعلومات سرّاً؛ لأن هناك دوائر في العالم العربي والإسلامي على استعداد للتعاون؛ لكنها لا تريد لأحد أن يسمع ما تقول أو يرى ما تفعل.

ثالثاً: تأمين منابع النفط وضرب العراق:

تقوم الاستراتيجية النفطية الأمريكية على عدة مبادئ:

- تعدد مصادر النفط والطاقة عموماً؛ بمعنى عدم الاعتماد بصفة أساسية على بترول الخليج الذي يشكل حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وهنا نجد أن نفط بحر قزوين الذي يقدر مخزونه بحوالي ٢٠٠ مليار برميل هو الداعم الأساسي لأمن طاقتها.

- تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد؛ إذ لا يكفي تعدد المصادر بل يجب تعدد المسارات لتقليل احتمال تعرضها للمخاطر، ومن هنا كان رفض واشنطن القاطع لممر خط بترول قزوين بإيران رغم قلة تكاليفه؛ لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي ليمر بناقلاته مع بترول الخليج عبر مضيق هرمز، فتزداد مخاطر تأثير أي صراعات أو تغييرات في الخليج على إمدادات المصدرين معاً، وللسبب نفسه رفضت واشنطن مروره بروسيا فالبحر الأسود فمضيق البوسفور.

- الحصول على النفط بأسعار مناسبة رخيصة؛ وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الآمنة، وقد كان لضخامة تقديرات بترول قزوين الأثر في دفع الدول المنتجة إلى المسارعة بزيادة إنتاجها قبل دخول بحر قزوين حلبة الانتاج فتنخفض الأسعار.

- حرمان أعداء واشنطن من تكنولوجيا النفط.

- استخدام النفط كورقة مساومة لفرض الهيمنة الأمريكية على بقية الدول الكبرى كالصين واليابان وأوروبا.

أدركت الولايات المتحدة أن الاعتماد على بترول الخليج وحده أمر محفوف بالمخاطر في ظل التطورات





التي تشهدها المنطقة ؛ خصوصاً أن منطقة الشرق الأوسط والخليج تشهد تصعيداً بفعل القضية الفلسطينية وانعكاساتها على المنطقة والسياسة العربية ومنها الخليجية .

من هنا جاء الاهتمام الأمريكي خاصة -والغربي عامة- بمفهوم أمن الطاقة ، والسعي إلى العثور على مناطق بديلة للخليج العربي لإنتاج الطاقة ، وظهر الاهتمام ببحر قزوين في أواخر التسعينيات من القرن الماضي ، وقد أشارت التقارير الأمريكية إلى أن احتياطيه من الطاقة يكفي لعشرات الأعوام المقبلة .

ويزيد من الاهتمام الأمريكي -وفق مصادر كثيرة- أن حاجة الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية إلى النفط تزايدت ، ففي عام ١٩٩٨م بلغت حاجة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ٣٧ مليون برميل من البترول يومياً ، استوردت منها ٢٥ مليون برميل ؛ بمعنى أن هذه الدول حصلت على ٦٨٪ من احتياجاتها من النفط عن طريق الاستيراد .

وتصدر دول الخليج ١٨ مليون برميل من إنتاجها النفطي الذي يبلغ ٤٠ مليوناً في اليوم إلى هذه الدول ، وحسب تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية ؛ فإن حصة دول الخليج من تصدير النفط العالمي التي بلغت ٤٥ ٪ عام ١٩٩٨م ؛ سترتفع إلى ٦٥٪ في عام ٢٠٢٠م .

والأمريكيون يريدون إيجاد مصادر بديلة عن نفط الشرق الأوسط الذي يشكّل أكثر من ٥٠ ٪ من استيراداتهم ، فيما أكد خبير النفط لدى معهد الطاقة في لندن محمد علي زيني أن الغرب لن يتمكن من تعويض النفط العربي لا بالاستيراد من روسيا ولا من غيرها .

في هذا الشأن قال «ريتشارد ميرفي» -مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق- في محاضرة له في دبي بنادي دبي للصحافة : «إن المصالح الأمريكية في المنطقة تتمثل في أمرين ؛ الأول : ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة بهدف الهيمنة . والأمر الثاني : ضمان أمن إسرائيل» .

### مشروع الشرق الأوسط الكبير :

لا شك أن تفاصيل هذا المشروع مغيبة بدرجة كبيرة ، وبتتبع ما ينشر منه نجد أنه لن يخرج عن عدة مصادر ؛ منها أقوال بعض المسؤولين الأمريكيين ؛ بدءاً من بوش الرئيس الأمريكي ، مروراً بباول وزير الخارجية ، وانتهاء بهيس مستشار وزير الخارجية الأمريكي ، وسربت بعض الصحف الأمريكية بعض المعلومات المتعلقة بهذا المشروع ، كما ناقشه باحثون ومفكرون وصحفيون أمريكيون ؛ إما إطلافاً من بعض صانعي القرار الأمريكي ، وإما أنهم قد سبقوا وقدموا مباحثهم للإدارة ، وإما استنتاجات فهموها من التطورات السياسية . كذلك يمكن استنباط هذا المشروع من خلال المشاريع السابقة عليه والتي طُرحت في السابق بالنسبة للتغيير المطلوب للشرق الأوسط ، والعجيب أن صحيفة الحياة اللندنية قد نشرت تفاصيل المشروع ، وقالت إنه نص المشروع ، ولم تذكر الصحيفة مصدر هذا النص ؛ وإن قالت إنه الصيغة نفسها المقدمة لمؤتمر دول الثمانية الكبار . ولعله سُرّب من هذا الطريق !



هذا التغييب المتعمد ثم التسريب بعد ذلك ؛ يوحي بأن الموضوع لم يُعتمد بصفة نهائية ، وأنه لا يزال في مرحلة التعديل ، وآخر هذا التعديل ما يتعلق باسمه ، ففي ١٥ مارس الماضي أكد دبلوماسيون أوروبيون أن الولايات المتحدة قررت التخلي عن مسودة (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) ، لكنها قررت إعلان مبادرة مماثلة تحت اسم جديد في يونيو المقبل ، ونُسب إلى دبلوماسيين غربيين قولهم : «إن المبادرة المنقحة يجري إعدادها بانتظار ما ستتوصل إليه القمة العربية التي ستُعقد في تونس نهاية الشهر الجاري» .

ورجحت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية أن الدبلوماسيين الأمريكيين قد يعمدون إلى تضمين عنوان المبادرة لفظ «شراكة» ؛ بعدما أبدى عدد من الزعماء العرب ممانعة لاقتراح الولايات المتحدة عرض مبادرتها على مؤتمر قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى في يونيو المقبل .

وكان «ديفيد ساترفيلد» مساعد وزير الخارجية الأمريكي قد أعلن في واشنطن أن الرئيس جورج بوش لا يريدنا أن نفرض أنفسنا على المنطقة . وأضاف : «إننا نستمع إلى رسائل أصدقائنا وشركائنا في المنطقة من خلال المسؤولين الذين ذهبوا إلى هناك» . وأكد «ساترفيلد» أن المنطقة «سترشدنا إلى الاتجاه الذي تريده ، إن الإصلاح ضروري ، ونحن نريد مساندة المبادرات الآتية من المنطقة» .

وكان تسريب (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) بعد قيام واشنطن بعرضها على حلفائها الأوروبيين قد أثار ردود فعل غاضبة في المنطقة ؛ خصوصاً من جانب مصر وسوريا والسعودية ، والتي رأى زعمائها أن المبادرة تعني فرض الإصلاحات دون تشاور مع الأنظمة العربية .

وسعت واشنطن على إثر ذلك إلى محاولة طمأنة العواصم العربية إلى أن مبادرتها التي نُشرت ليست سوى نقطة للبداية ، وأن الولايات المتحدة ستعمل من أجل الإصلاح من خلال شراكة مع الدول الممتدة من موريتانيا إلى باكستان وأفغانستان .

وللتحدث عن المشروع ينبغي أولاً التحدث عن مكوناته ، ثم مجاله الجغرافي ، وأخيراً الجهة القائمة على تنفيذه وفرضه :

أولاً : ما يتعلق بالمشروع وتفاصيله :

في ١٣ مايو الماضي وفي القاهرة ؛ أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أن هناك بعداً جديداً في أجندة الرئيس جورج بوش فيما يخص منطقة الشرق الأوسط . وأوضح في مؤتمر صحفي بالقاهرة في ختام زيارته لها أن هذا البعد يتعلق بتغيير المنطقة بحلول عام ٢٠١٣ م .

وهذه المرة الوحيدة التي تُسرّب فيها الولايات المتحدة المدى الزمني لتنفيذ المشروع ، وهو - كما يبدو في تصريحات باول - عشر سنوات .

رؤية بوش بدأت بالخطاب الذي وجهه الرئيس الأمريكي إلى الكونجرس في ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٢ م ، وأعلن فيه



أن حكومته طالبت الحكومات الإسلامية أن تحارب الفساد، وتحترم الحقوق الأساسية، وتطبق حكم القانون، وتستثمر في العناية الصحية والتعليم، وتتبع سياسات اقتصادية مسؤولة، وتوفر المقدرة لممارسة المبادرات الاقتصادية الفردية، وقد تعززت هذه الرؤية بالعديد من الخطابات والوثائق؛ أبرزها (مبادرة بناء الأمل) التي أعلنها كولن باول في ١٢/٢/٢٠٠٢م في مؤسسة التراث بواشنطن، والتي أشار فيها إلى مناصرة الولايات المتحدة لعملية دعم الإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

أما على الصعيد الاقتصادي؛ فيمكن اعتبار وثيقة «تشارلين بارشيفسكي» الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية السابق، والمعنونة بـ (فليعد الشرق الأوسط إلى التجارة العالمية)، الحجر الأساس في هذا المضمار، فقد أشارت هذه الورقة - بحروف لا تعوزها الصراحة من وجهة نظر كاتبها - إلى أن الشرق الإسلامي والعربي لم يعد فقط يمارس القطيعة مع الاقتصاد العالمي؛ بل أصبح عقبة في وجه التجارة العالمية. وأشارت ورقة «بارشيفسكي» المنشورة في نيويورك تايمز في ٢٢/٣/٢٠٠٣م إلى أن الشرق الأوسط الذي مارس دوراً تجارياً بارزاً في الحضارة القديمة كمعبر ومركز للتجارة؛ أصبح الآن منطقة الحواجز الجمركية الأولى عالمياً. وصنفت الورقة العالم الإسلامي إلى مجموعتين: «دول معزولة مثل العراق وسوريا وإيران، ودول عالية التعريف مثل سوريا ومصر».

وقالت الورقة إن التبادل التجاري بين هذه البلدان وبعضها أقل مما بين الدول الإفريقية أو الآسيوية أو الأمريكية أو الأوروبية.

كما أن هذه الدول ما زالت تعتمد على تصدير المواد الخام كأساس لتجارتها، وختمت الورقة بمطالبة إدارة بوش باعتبار تحرير التجارة في هذه المناطق هدفاً مقدساً لها.

ومن المعروف أن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية إعادة هيكلة الشرق الأوسط بدعوى إصلاحه أو تغييره وفرض الاستقرار والازدهار فيه؛ ليست جديدة، ففي مطلع التسعينيات طرحت إدارة بوش (الأب) مشروع إقامة نظام شرق أوسطي جديد بعد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي كقطب أوحده، وإثر التداعيات الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وحرب الخليج الثانية، وذلك بالتوازي مع إطلاقها لعملية التسوية من مدريد ١٩٩١م.

وقد حاولت الإدارة الأمريكية، سواء في عهد بوش الأب أو في عهد كلينتون، تكريس هذا المشروع تحت صيغة المفاوضات متعددة الأطراف التي تتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي؛ خصوصاً بين الدول العربية وإسرائيل في مجالات: الاقتصاد والبيئة والمياه ونزع التسليح، وفيما بعد تم تطوير هذه الصيغة بإنشاء آلية مؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية التي عقدت خلال الأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٧م أربعة مؤتمرات من نوعها في: الدار البيضاء وعمان والقاهرة والدوحة، وهي المسارات التي شاركت فيها إسرائيل والدول العربية وعدد من الدول الإقليمية، إلى جانب أطراف دوليين (الولايات المتحدة - أوروبا - اليابان - كندا - روسيا).



وفي حينه نتج عن هذه اللقاءات والمؤتمرات الاتفاق على إنشاء هياكل إقليمية؛ مثل: مجلس رجال الأعمال لتنمية القطاع الخاص، وهيئة تنمية السياحة، وهيئة التعاون التجاري، كما تم إنشاء صندوق دولي لتمويل مشروعات التعاون الإقليمي التي من ضمنها مشاريع في مجالات: الطاقة والمياه والبيئة والبنى التحتية والاتصالات والمواصلات. إلخ.

وقدم «ريتشارد هيس» مدير قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية شروحاتاً لمفهوم الإصلاح الديمقراطي في ٢٤/١٢/٢٠٠٢م، فقد تحدث أمام مجلس العلاقات الخارجية عن برنامج سري، وقال: «إن هذا البرنامج السري الذي تملكه واشنطن يحمل فائدة مزدوجة لشعوب هذه البلدان والولايات المتحدة، وإن الهوة المتزايدة بين الأنظمة الإسلامية ومواطنيها قد تعطلت التعاون في مكافحة الإرهاب أو التعامل في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل».

إذن هو برنامج سري، ويمكن اعتبار أطروحات «ريتشارد هيس» رئيس هيئة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية هي المرجعية المركزية لأفكار الإصلاح العربي الأمريكية على أساس أن «هيس» منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م أوقف نفسه لهذه المهمة، وطور عدداً من الأفكار الرئيسة في هذا الصدد.

تنتهي رؤية «هيس» - حسب آخر مقال له في واشنطن كورتل في يونيو ٢٠٠٣م - إلى أن العالم الإسلامي رغم ما يحفه من تنوع جغرافي وبشري؛ إلا أن هناك سمات أساسية تجمعها في الوقت الراهن؛ هي السعي نحو الديمقراطية. ويضيف «هيس» أنه إذا كان «صموئيل هنتنجتون» و«لاري داتوند» بشراً بالموجة الديمقراطية الثالثة، حيث الأولى بعد الحرب العالمية الأولى، والثانية بعد الحرب الثانية، والثالثة بعد الحرب الباردة؛ فإنه - أي هيس - يتوقع الآن بدء الموجة الرابعة من الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي. وتعرف الأطروحة أن الأصل في الأشياء أن تختار الشعوب الأشكال السياسية التي تريدها، وأن الشعوب الإسلامية ليست استثناء من هذا الأمر، وأن الولايات المتحدة - كل ما تريد أن تفعله - أن تساعد هذه الشعوب على تجاوز بعض القصورات المحيطة بهذا الأمر، وأن في هذا مصلحة مشتركة سواء للشعوب الإسلامية نفسها أو للشعوب الديمقراطية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتملك واشنطن أسباباً مختلفة للقيام بدور الراعي لقضية الديمقراطية؛ منها حسب رؤية «هيس» أنها مسألة مبدأ، وأنها مغروسة - كما يقول - في قلب الشعب والأفراد، وأن القضية ليست تصدير قيم وأفكار يمارسها الأمريكيون، بل دفاعاً عن اعتقادات ومبادئ كونية، فالديمقراطية صنو السلم والتعاون، والديمقراطيات يمكن أن تتخاصم وتتنازع كما هو الحادث بين بريطانيا وألمانيا اليوم، لكنها لا تلجأ أبداً للحرب.

ويحدد «هيس» رؤيته للديمقراطية - وبالتالي الإصلاح المفترض للعالم العربي - بأنه شيء أبعد من المؤسسات والانتخابات، وإنما هو بسط السلطات وعدم مركزتها في الحكومة وفي المجتمع؛ بحيث لا يهيمن عليها صوت واحد، حيث لا تستثنى طبقة أو جنس أو جماعة من المشاركة، ويرى «هيس» - بناء على الرؤية السابقة - أن هناك فجوة واسعة بين الديمقراطية في البلدان الإسلامية، وخاصة البلدان العربية وباقي العالم، وأن واحدة فقط من



بين أربع دول إسلامية يملك مواطنوها نظاماً ديمقراطياً، وأنه في الأعوام العشرين الماضية اتسعت الديمقراطية لتشمل العديد من الأقطار الأوروبية والإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية، لكنها وقفت عند أعتاب البلدان الإسلامية.

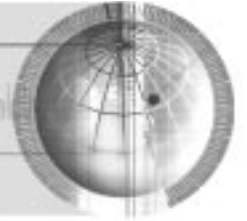
واستناداً لهذه الرؤية يمكن القول بأنه بالرغم من أن المسلمين لا يستطيعون أن يلوموا الولايات المتحدة لنقص الديمقراطية في بلدانهم؛ فإنه يمكن القول إن واشنطن لم تجعل من هذه القضية أولويتها القصوى على الرغم من أنها - أي واشنطن - مارست دوراً أساسياً على المسرح العالمي، وفي أجزاء كثيرة من العالم العربي والإسلامي، فالولايات المتحدة غصّت الطرف عن مراقبة الأوضاع الداخلية لبلدان هذه المنطقة نظير التركيز على مصالحها المختلفة؛ مثل تدفق البترول، ومواجهة السوفييت، ومواجهة الخطر الإيراني، ومتابعة الصراع العربي - الإسرائيلي، ومحاربة الشيوعية، وضمان وجود قواعد عسكرية أمريكية. في مقابل هذه المصالح نشأ لدى الولايات المتحدة مبدأ ما يمكن أن يُسمّى بالاستثناء الديمقراطي في العالم العربي، هذا المبدأ يمكن أن يعرّض السياسة الأمريكية الآن للخطر.

ويحدد «هيس» ثمانية أسس، توصلت إليها الإدارة الأمريكية، فيما يخص ديمقراطية العالم الإسلامي، تتلخص فيما يلي:

- ١ - الديمقراطية لها أشكال عديدة، تتراوح من الملكية الدستورية وحتى الجمهورية الفيدرالية، ويمكن للعالم العربي نظراً لتنوعه الثقافي والاجتماعي أن تختار كل دولة فيه الشكل الذي يلائمها.
- ٢ - الانتخابات لا تصنع ديمقراطية - فصدّام حسين كان يمارس شكلاً انتخابياً - إلا إذا ارتكزت على بنية مؤسسية، وتجربتا البحرين والجزائر على اختلاف نتائجهما تبرهنان على ذلك.
- ٣ - الديمقراطية تأخذ وقتاً، فهي لا يمكن حدوثها في أسابيع أو شهور، وربما تأخذ سنين وعقوداً وأجيالاً.
- ٤ - الديمقراطية تعتمد على وجود شعب متعلم ومثقف، والنظام التعليمي الحالي في البلدان الإسلامية لا يؤهّل الناس لدخول القرن الحادي والعشرين.
- ٥ - وجود صحافة مستقلة ومسؤولة أمر أساسي.
- ٦ - دور المرأة أساس في الديمقراطية، فالمرأة نصف المجتمع، والمجتمعات البطريركية التي اضطهدت معها المرأة انتهت إلى الانهيار.
- ٧ - الإصلاح السياسي والاقتصادي يدعم كل منهما الخارج.
- ٨ - الديمقراطية يمكن أن تُشجّع من الخارج، لكن من الأفضل أن تُبنى من الداخل.

وخلال شهادة له أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب لمناقشة ميزانية وزارة الخارجية؛ تحدّث باول عن مبادرات تهدف إلى التواصل مع الشباب في المنطقة من خلال برامج التبادل؛ مع التركيز على الشبان





- وبالتحديد الشابات - غير المنتمين إلى طبقات النخبة ومن غير التقليديين . كما تطرق إلى مبادرات البث الإذاعي والتلفزيوني إلى المنطقة ؛ لتشجيع تطوير الصحافة الحرة وفقاً للتقاليد الأمريكية ، ومساعدة المشاهدين والمستمعين في الشرق الأوسط على التعرف على أفكار مختلفة . وبعد أن تحدث عن نجاح مبادرة «راديو سوا» باللغة العربية ، و«راديو فاردا» باللغة الفارسية ؛ أشار إلى اقتراب موعد بث فضائية شبكة تلفزيون الشرق الأوسط التي تمولها الحكومة الأمريكية والمعروفة باسم (الحرّة) .

وذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية ؛ أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تعمل على صياغة مبادرة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير ؛ على غرار معاهدات هلسنكي لعام ١٩٧٥م التي ضغطت من أجل نشر الحريات في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية .

وقالت الصحيفة في عددها الصادر الاثنين ٩ / ٢ / ٢٠٠٤م نقلاً عن مسؤولين أمريكيين وأوروبيين : «إن المبادرة التي يجري صياغتها ؛ ستطلب من الحكومات العربية وحكومات جنوب آسيا تطبيق إصلاحات سياسية واسعة ، ومساءلتها عن سجلها في حقوق الإنسان ، وتطبيق إصلاحات اقتصادية» .

وأشارت إلى أنه من أجل إعطاء الدول العربية والآسيوية حافزاً على التعاون ؛ ستعرض الدول الغربية توسيع نطاق التعامل السياسي معها وزيادة المساعدات ، وتسهيل عضوية منظمة التجارة العالمية ، وتعزيز ترتيبات الأمن في إطار هذه المبادرة .

وأضافت الصحيفة أنه من المقرر الكشف عن مبادرة الإدارة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير خلال قمة الثماني ، والتي يستضيفها الرئيس الأمريكي في سي أيلاند بولاية جورجيا في يونيو ٢٠٠٤م .

وقالت واشنطن بوست : «إن كبار مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية بدؤوا محادثات مع حلفاء أوروبيين رئيسيين حول هذه المبادرة» .

وأضافت نقلاً عن مسؤولين أمريكيين أن الخطة ستطرح هذا الصيف خلال قمة «مجموعة الثماني» و«حلف شمال الأطلسي» و«الاتحاد الأوروبي» .

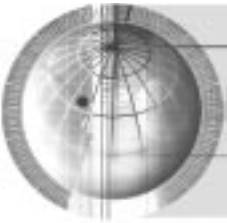
وقال مسؤول رفيع في الخارجية الأمريكية : «إنه تغيير هائل في طريقة تعاملنا مع الشرق الأوسط . نأمل أن نطرح بعض مبادئ الإصلاح خلال محادثات مع الأوروبيين خلال الأسابيع القليلة القادمة ، ونطرح معها بعض الأفكار التي تدعمها» .

وقال «ريتشارد باوتشر» المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية : «لقد أوضحنا بشكل جدي مدى أهمية الإصلاحات والتحديث في هذه المنطقة ، ونحن نصغي باهتمام بالغ إلى كل الأصوات التي ترتفع من قلب الشرق الأوسط لتطالب بهذه الإصلاحات» .

وأشار إلى أن المديرين السياسيين لقمة الدول الصناعية الثماني التقوا قبل يومين في إطار التحضير للقمة ،







وناقشوا الاقتراحات الأمريكية الواردة في (مبادرة الشرق الأوسط الكبير)، كما سيعقد اجتماعاً لوزراء خارجية الدول الصناعية قبل القمة، وأتوقع أن تتفق هذه القمة على ملف حول الديمقراطية والاقتصاديات المفتوحة في الشرق الأوسط، وربما في أماكن أخرى أيضاً، وهذا العمل سيأتي في سياق دعم جهود دول المنطقة. وأضاف: لقد أجرت الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة سلسلة من المشاورات مع أصدقائها في العالم العربي والإسلامي، تمحورت حول الإصلاحات وكيفية دعم جهود الدول في هذا الإطار، وسيجري وزير الخارجية كولن باول محادثات إضافية حول هذه المسألة خلال زيارته للمنطقة.

وأشار «باوتشر» إلى أن بعض الدول اتخذت خطوات ملحوظة في إطار الإصلاحات، وذكر على سبيل المثال البحرين وقطر والمغرب والأردن. وقال: «إن المجتمعات المدنية تبذل جهوداً حثيثة أيضاً لإنشاء عدد من المنظمات المحترفة في مجالات القانون والصحافة والحريات».

وقالت نائبة رئيس معهد أمريكان إنتربرايز المحافظ «دانييل بليتك»: «أعتقد أن الرئيس بوش صادق جداً في رغبته في مساعدة الناس في الشرق الأوسط عرباً وفرنساً وغيرهم في نيل حرية أكثر وحكومات أفضل»، وحول ما إذا كان (مشروع الشرق الأوسط الكبير) بصيغته التي سُرِبت في وسائل الإعلام واقعياً وقابلاً للتطبيق في منطقة الشرق الأوسط بكل ما فيها من خصوصيات دينية وثقافية واجتماعية واقتصادية؛ قالت «بليتك»: «هل أعتقد بأن الديمقراطية في الشرق الأوسط فكرة قابلة للتطبيق؟ نعم بالتأكيد هي قابلة للتطبيق. لكن هل أعتقد أن المبادرة هي أحد السبل لتحقيق هذا الهدف؟ لا أستطيع القول إنني على اطلاع على شكل المبادرة النهائي، وما إذا كان نص المبادرة الذي نشر في صحيفة الحياة هو النص الدقيق والنهائي، ولكن على أي حال يجب البدء من مكان ما».

أما الخبير في مجلس العلاقات الخارجية ونائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «ريتشارد ميرفي» فيقول: «أعتقد أن الإدارة الأمريكية الحالية جادة في تلك المسألة، وقدمت مبادرة الشرق الأوسط الكبير استناداً إلى الأفكار والرؤى التي تضمنها التقرير الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في البلاد العربية، وأشار إلى أن أفكار المبادرة مستوحاة مما قاله مفكرون عرب في التقرير؛ وليست قائمة مطالب صنعت في أمريكا»، وأضاف ميرفي: «يبدو أن الإدارة الأمريكية تعتقد أن المبادرة يمكن أن تقر دون انتظار التوصل إلى حل لعملية السلام، وأن المبادرة يمكن أن تطبق يدأ بيد مع التقدم الذي يحدث في عملية السلام، لكن يجب ألا تكون رهينة لتطورات النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي».

ثانياً: ما يتعلق بمدها الجغرافي:

مصطلح «الشرق الأوسط» الذي استخدم للمرة الأولى من قبل وزارة الهند في الإمبراطورية البريطانية في خمسينيات القرن التاسع عشر؛ لا ينصرف إلى النطاق الجغرافي المتداول حالياً للشرق الأوسط، فقد اتخذ على مدى القرنين الماضيين عدة أشكال؛ الثابت فيها فقط المنطقة العربية، بينما يمتد النطاق الجغرافي أحياناً ليشمل

دولاً أخرى، أو ينكمش وفقاً لطبيعة وأهداف النظام أو الصيغة المقصودة لمفهوم الشرق الأوسط، ورغم أن المدلول الجغرافي قديم؛ فإن مسألة إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي، أو أي نظام إقليمي غير عربي؛ لم تظهر في استراتيجيات القوى الخارجية سوى في منتصف خمسينيات القرن الماضي، فقبل ذلك كان التعامل السياسي مع المنطقة العربية يستند إلى كونها تمثل معظم العالم الإسلامي، ولتبعية المنطقة إلى دولة الخلافة الإسلامية العثمانية؛ ارتبط تعريف المنطقة في الاستراتيجيات الدولية بهذا الانتماء أكثر من الارتباط بالعروبة التي لم تكن قد تبلورت معالمها بعد بوضوح لا فكرياً ولا سياسياً.

فأوروبا بالتحديد في ذلك الوقت؛ كانت تشكل قلب العالم ومركزه، وانطلاقاً منها - أي أوروبا - بدأت التسميات، فأتى «الشرق الأوسط الأدنى» وبالتالي «الشرق الأقصى».

وهناك دراسة لأحد مراكز البحث الأمريكي جاء فيها: حتى القرن التاسع عشر؛ كان يُطلق اسم الشرق على الأراضي الواقعة تحت الحكم العثماني، وأدّى دخول أوروبا إلى الصين في نهاية القرن التاسع عشر إلى اختراع مفهوم الشرق الأقصى، وهو الأمر الذي كان مثل رد فعل على نشوء عبارة «الشرق الأدنى»، بين «الشرق الأدنى» و «الشرق الأقصى» أدخل الأنكلوساكسونيون في مطلع القرن العشرين مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على المناطق التي تمتد من البحر الأحمر حتى الإمبراطورية البريطانية في الهند، وبعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية؛ تم تعميم تسمية «الشرق الأوسط» لتشمل مجمل الدول العربية متخلين بذلك عن عبارة الشرق الأدنى.

وفي الولايات المتحدة يُطلق كثير من الكتاب اسم «الشرق الأوسط» على مجال إقليمي شاسع يمتد من المغرب إلى باكستان، وفي المصطلح الفرنسي تُستعمل عبارتا الشرق «الأدنى» و «الأوسط» من دون أي تمييز، ولكن من غير أن تشمل شمال إفريقيا أو المغرب، وتغطي هاتان العبارتان المجال الجغرافي الممتد من وادي النيل إلى وادي الهندوس، يشمل الشرق الأدنى والأوسط: المشرق العربي والعالم التركي - الإيراني (تركيا، إيران، أفغانستان)، يضم المشرق العربي شبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية، اليمن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، والكويت)، وبلدان الهلال الخصيب (لبنان، سوريا، الأردن، العراق، وفلسطين)؛ إضافة إلى البلدان العربية الواقعة في منطقة وادي النيل (مصر، والسودان).

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ بدأ مفهوم الشرق الأوسط ينطلق مما يُسمّى بباكستان التي نشأت عام ١٩٤٩م، وضمّت بالمفهوم الجيوبوليتيكي إلى مفهوم أفغانستان، وتبرزت مهمات هذا الموقع وموقع الدول العربية وإيران وشرق البحر المتوسط حسب مقتضيات الموقف الغربي بالنسبة إلينا.

وحين نشأ النزاع في بؤرة الواقع العربي في الصراع ما بين أمريكا والاتحاد السوفيتي؛ تفتق الذهن الغربي عن إيجاد وحدة ما بين باكستان وأفغانستان وإيران والبلاد العربية وتركيا؛ بما فيها إسرائيل، وحينها كانت تسمية «الشرق الأوسط» ولم يعد «الشرق الأدنى».



ويرى أحد الباحثين أن محور هذه التبدلات جميعاً هو إسرائيل بحد ذاتها، فنحن حينما ننظر إلى خريطة العالم الآن، ونقرأ على الأقل الأحوال الجوية عبر C.N.N أو أي تلفزيون عالمي، ونجد أنه حينما يذكر شرق البحر المتوسط لا تذكر إلا إسرائيل وحدها، إذاً لا وجود لمصر ولا وجود لسوريا أو أي بلد عربي آخر؛ فالشرق الأوسط في المفهوم السياسي والجغرافي والعلمي هو إسرائيل!

ويرى المفكر الأمريكي «برنارد لويس» الشرق الأوسط على أنه المنطقة التي تضم القسم الأول من الدول العربية؛ إضافة إلى تركيا، وإيران، وباكستان، والجمهوريات الإسلامية فيما كان يُعرف بالاتحاد السوفيتي، وإسرائيل.

أما الآن فقد اقترح «بول هينز» و«إندرز ويميش» - من مؤسسة راند سنة ١٩٩٢م - الأهداف الاستراتيجية التالية:

يجب النظر إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال البلدان المحيطة بها؛ فما مصطلح «الشرق الأوسط الكبير» إلا تعبير عن هذه النظرة الموسعة للشرق الأوسط، فقد أصبح «الشرق الأوسط» يمتد من المغرب الأقصى غرباً إلى باكستان وأفغانستان شرقاً.

وصرّح بول خلال شهادة له أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب لمناقشة ميزانية وزارة الخارجية أن الحكومة تناقش الحدود الجغرافية التي سيشملها «الشرق الأوسط» الواسع - وهل ستتوقف في الخليج، أو هل ستصل إلى أفغانستان وباكستان؟ أي ما حدود «الشرق الأوسط»؟ - خلال التحضير لاجتماعات القمة الصناعية للدول الثماني واجتماعات حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي التي ستُعقد في وقت لاحق هذه السنة. وتابع بول: «إن مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط للسنة الماضية غطت الجزء الغربي العربي من تلك المنطقة الواسعة».

ثالثاً: ما يتعلق بالجهة القائمة على تنفيذه وفرضه:

في خطاب أمام مؤتمر (حلف الناتو ومنطقة الشرق الأوسط الكبرى) الذي عُقد ببراغ بجمهورية التشيك في ١٩ أكتوبر الماضي؛ أرسى «نيكولاس بيرنز»<sup>(١)</sup> - الذي يشغل منصب الممثل الدائم للولايات المتحدة بالحلف - تصور الولايات المتحدة لدور حلف الناتو، حيث أشار إلى أن مهمة الناتو ما تزال هي الدفاع عن أوروبا وأمريكا الشمالية؛ بيد أن ذلك لا يحدث بالبقاء في غرب أوروبا وجنوبها، و«إنما علينا تحريك قواتنا العسكرية واهتمامنا نحو الشرق والجنوب؛ لأننا نعتقد بأن مستقبل الناتو سيكون في منطقة الشرق الأوسط الكبرى»، ويصرّ «بيرنز» على أن إدارة الرئيس بوش تعتقد بأن على الناتو أن يركز جهوده الآن على منطقة الشرق الأوسط؛ حيث الخطر هو الجمع بين الإرهاب وحياسة أسلحة الدمار الشامل، وفي هذا التصريح يركز الدبلوماسي الأمريكي على دور للناتو في هذا المشروع.

(١) «نيكولاس بيرنز» دبلوماسي أمريكي خدم في أربع إدارات أمريكية لمدة تزيد عن حقبتين، وكان واسع الاطلاع على ملف الشرق الأوسط.



وقد ظهر أيضاً المشروع الأمريكي الجديد تلميحاً في خطاب «ديك تشيني» - نائب الرئيس الأمريكي - أمام المنتدى الاقتصادي في سويسرا؛ حينما أعلن أن: «استراتيجيتنا القادمة من أجل الحرية تعني التزامنا بدعم ومساندة أولئك الذين يعملون من أجل الحرية، ويضعون في سبيلها في أنحاء الشرق الأوسط الكبير... نحن ندعو أصدقاءنا وحلفاءنا الديمقراطيين في كل مكان - وبالتحديد في أوروبا - إلى الانضمام إلينا في هذا المجهد»، وهنا في هذا الكلام يتحدث «تشيني» عن دور لأوروبا.

من خلال العرض السابق يتبين أن المشروع الشرق أوسطي أو ما سيطلق عليه (الشراكة الأوسطية)؛ يقوم على ثلاثة أهداف رئيسية: سياسي، اجتماعي، اقتصادي:

- فالسياسي: يُعبر عنه بتشجيع الديمقراطية، ودعم الانتخابات الحرة في الشرق الأوسط؛ من خلال المساعدات التقنية والتدريب على الصعيد البرلماني (خاصة للنساء)، والمساعدة القانونية للناس العاديين، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة، وتشجيع دول المنطقة على مكافحة الفساد، ودعم قيام المجتمع المدني.
- والاجتماعي: وضعت سلسلة مبادرات لدعم التعليم الأساسي، ومحو الأمية، وسد النقص في الكتب التعليمية، وإصلاح برامج التعليم، ونشر الإنترنت، وإصلاح التعليم، وتطوير الخطاب الديني، والمرأة.
- أما بالنسبة للهدف الثالث، وهو توسيع الفرص الاقتصادية: فيتناول شراكة اقتصادية تعني إزالة عوائق التبادل الاقتصادي بين الغرب والدول التي يشملها المشروع، فقد اقترح إنشاء صناديق عدة لتمويل ما سُمي «تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير»، تتضمن: صندوقاً لتمويل المشاريع الصغيرة، ومؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير لدعم الأعمال المتوسطة والكبيرة، وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير لمساعدة الدول الساعية للإصلاح على توفير احتياجات التنمية والشراكة من أجل نظام مالي أفضل؛ إضافة إلى تسهيل انضمام دول الشرق الأوسط إلى منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق التجارة الحرة لتشجيع التبادل الإقليمي والمشاريع الإقليمية المشتركة وإقرارها.

هذا هو الظاهر من المشروع، ولكن الخفي منه أكبر، وقد مرّ بنا تصريح «هيس» مخطط السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث ذكر تعبير «البرنامج السري»، ولعل أكبر إشارة صدرت عن النيات الخفية وراء المشروع؛ هي ما عبر عنه «زبجنيو بريجنسكي» في صحيفة نيويورك تايمز ٨/٣/٢٠٠٤م، فقال: «تستحق إدارة بوش الفضل لالتزامها طويل الأمد بالديمقراطية في الشرق الأوسط، لكن حتى الأفكار الطيبة يمكن أن تفسد بسبب التنفيذ الأخرق، وأسوأ من ذلك أن الفكرة يمكن أن تُعطي نتائج عكسية؛ خصوصاً إذا اشتبه الناس في دوافع تتحرك خفية».

ولكن ما الدوافع الخفية من هذا المشروع؟

هي كما ذكرنا لن تخرج عن الأهداف الاستراتيجية التي رسمتها الولايات المتحدة للمنطقة: وهي الثلاثية المعروفة: إسرائيل، والإرهاب، والنفط.



ولكن هذه الثلاثية كانت تتم في الماضي عبر استقرار الأنظمة السياسية السائدة في الماضي ، وحسب «جراهام فولر» نائب مدير الاستخبارات الأمريكية السابق والخبير الاستراتيجي في مؤسسة راند الحالي ؛ فإنه بعد ١١ سبتمبر أصبح التغيير هو النهج السائد.

بالنسبة لإسرائيل ؛ فالمشروع هو في الأساس فكرة صهيونية تم تداولها في مراحل غير متباعدة من القرن الماضي ، وربما كان الأب الشرعي للفكرة هو «تيودور هرتزل» الذي طرح فكرة إنشاء كومونولث شرق أوسطي ، وكان المنظّر الصهيوني «جابوتنسكي» من أوائل الزعماء الصهاينة الذين نادوا بفكرة المشروعات الكونفيدرالية لمنطقة الشرق الأوسط . ولا يتسع المجال لجرد الأفكار والتصورات الصهيونية بخصوص الشرق أوسطية ؛ بدءاً من أطروحات بن جوريون ، وأرنست برجمان ، وشيفر ، وديفيد هوروفيتز ، مروراً بكراس الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠م الذي وضعته مجموعة أكاديميين صهاينة ، وصولاً إلى كتاب شيمعون بيريز (الشرق الأوسط الجديد) في أبعاده السياسية والسياحية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، وجملة المشاريع التي تضمنها في إطار ما سماه التعاون الإقليمي لتنمية البنية الأساسية لدول المنطقة .

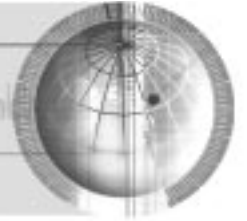
ولكننا نجمل بعض هذه الطروحات ؛ فمنها ما طرحه الصهيوني العتيد «شيمعون بيريز» في السنوات العشر الماضية ؛ حتى باتت تنسب إليه ، ويرمي «بيريز» بالدرجة الأولى إلى فرض (إسرائيل) بعدوانيتها وأطماعها وسياساتها الفوقية والاستفزازية على المنطقة ، وإطلاق يدها فيها لتفعل ما تريد .

وقد صاغ أرئيل شارون الفكرة نفسها ولكن دون لفظ «ديمقراطي» ، ودون حديث عن التحديث ، وقال : «إننا نريد الشرق الأوسط الكبير مجاًلاً حيواً لنا» ، كان ذلك في ديسمبر عام ١٩٨١م حيث كان مقرراً أن يلقي شارون وزير الدفاع في حكومة مناحيم بييجين محاضرة عن مشكلات إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينيات ، وذلك في بداية ندوة عقدها معهد الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب ، ولكن شارون غاب عن المحاضرة بسبب جلسة طارئة للكنيست لمناقشة قانون ضم الجولان ، ولذلك خرجت صحيفة معاريف وفي ديسمبر ١٩٨١م بموضوع عنوانه : «الخطاب الذي لم يلق» ، وعرضت أهم محتويات هذا الخطاب الذي قال فيه شارون : «إن مصالح أمن إسرائيل في الثمانينيات تتأثر بتطورات وأحداث تتجاوز منطقة المواجهة المباشرة التي ركزت إسرائيل انتباهها عليها في الماضي» .

وأضاف - في خطابه - أن اهتمامات إسرائيل الاستراتيجية ؛ ينبغي أن تتسع إلى ما وراء الدائرة الأولى التقليدية لدول المواجهة المحيطة بها ، وهذا الاتساع يجب أن يمتد ليشمل مجالين جغرافيين آخرين لهما أهمية أمنية حسب تعبيره ، وحدّد شارون هذين المجالين على النحو الآتي :

المجال الأول : يتعلق بما أسماه الدول العربية الخارجية ، وقصد بذلك الدول الواقعة وراء دول المواجهة والتي تضيف مقدراتها العسكرية المتزايدة بعداً أكثر خطورة إلى الخطر المباشر الماثل أمام إسرائيل ، سواء بواسطة إرسال قوات مقاتلة إلى منطقة المواجهة ، أو بواسطة عمليات جوية وبحرية مباشرة تستطيع تنفيذها ضد خطوط المواصلات الجوية والبحرية لإسرائيل .





المجال الثاني - عند شارون - : يشمل الدول الخارجية التي قد تؤثر مكائنها وتوجهاتها السياسية الاستراتيجية بمقدار خطر في أمن إسرائيل القومي .

وقال شارون : «إنه يقصد بذلك : ما وراء الدول العربية في الشرق الأوسط على ساحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، وينبغي أن نوسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمني لإسرائيل ؛ بحيث يشمل في الثمانينيات دولاً مثل تركيا وإيران وباكستان ، ومناطق مثل الخليج العربي وإفريقيا ، وبشكل خاص دول إفريقيا الشمالية والوسطى» .

وهذا يدل على أن النسخة الأولى من مشروع «الشرق الأوسط الكبير» كانت شارونية.

ويبدو دور حزب العمل الإسرائيلي في تبني أفكار شارون وتطويرها ؛ في كتاب وضعه أحد أعضاء الصف الأول القيادي للحزب ، وهو «أفرايم سنيه» الذي شغل منصب وزير الصحة في حكومة إسحاق رابين ، والكتاب عنوانه (إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠م) ، وقد رأى «سنيه» أن مدى إسرائيل الاستراتيجي اتسع كثيراً بحيث تجاوز دائرة المواجهة مع الأعداء المباشرين : سوريا ، والأردن ، ومصر ، ويرى أن هذا المدى يشمل كل دولة تمتلك القدرة على الاشتراك في أي أعمال هجومية ضد إسرائيل ، وكل دولة تستطيع مساعدة دول المواجهة على امتلاك القدرة الصاروخية أو تحييدها عنها .

ويؤكد «سنيه» أن الإسرائيليين لا يمكن أن يكونوا غير مباليين أمام قدرات كهذه حتى لو كانت بعيدة عنا ؛ لأن الصاروخ اليوم يمكن أن يحمل إلى داخل إسرائيل من أمكنة بعيدة .

ويورد «سنيه» تفصيلات كثيرة لا مجال لها هنا ، ويكفي أن نذكر منها قوله : «إن المدى الاستراتيجي الإسرائيلي يمتد من البحر الأسود في الشمال إلى خليج عدن في الجنوب ، ومن مضيق جبل طارق في الغرب إلى بحر قزوين في الشرق» .

أليس هذا هو (الشرق الأوسط الكبير) بمفهوم المشروع الأمريكي الذي تريد واشنطن أن تضع عليه بصمة دولية؟! أكثر من هذا يرى «سنيه» أن هذا التحديد لا يعني أن عشرات الدول الموجودة داخل هذا المدى هي دول معادية عملياً لإسرائيل ، ثم يؤكد أنه يجب على إسرائيل أن تولي الاهتمام الدائم لما يحدث في جميع تلك الدول ، كما يجب عليها أن تفكر في كيفية تحويلها إلى دول صديقة لها ومتعاونة ، ويدعو السياسي الإسرائيلي إلى التفكير في كيفية تحويل هذا المدى إلى منطقة آمنة وصديقة لدولة إسرائيل .

ولكن تبدو نيات خفية أخرى لطرح هذا المشروع ؛ منها :

- التغطية على الإخفاق في العراق وأفغانستان : بعدما أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق في صناعة نموذج ديمقراطي تسوّقه إلى دول المنطقة لفرض تغييرات جذرية في أنظمتها .

ويأتي طرح (مشروع الشرق الأوسط الكبير) في وقت تعرضت فيه السياسة الأمريكية لضربة موجعة في مصداقيتها ؛ بعدما ثبت عدم صحة ما تردد حول حيالة العراق أسلحة دمار شامل ، وهو الزعم الذي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد استندتا إليه في شن حربهما على العراق في مارس ٢٠٠٣م . وشكلت كل من





الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية لجنتي تحقيق في المعلومات الاستخباراتية التي صنعت تلك الأدلة المزعومة حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل ، ويقول «ويليام فاف» - وهو محلل سياسي أمريكي شهير - تحت عنوان (رامسفيلد يتحدى): «مرّ رامسفيلد أخيراً بأيام عسيرة من الارتباك وعدم وضوح الرؤية ، ففي المؤتمر السنوي لسياسات الأمن الذي عُقد في ميونخ لم يكن بوسعنا الادعاء بأن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد كان يقف عاري القدمين على صفيح ساخن وهو يستجدي أعضاء حلف الناتو الأوروبيين ؛ لإرسال قواتهم إلى العراق ، لقد التزم الرجل الصمت معظم الوقت ، ولزم الأدب مع الجميع (هل تذكرونه قبل شن الحرب على العراق ، ونبرة التحدي والتطاول في حديثه مع الأوروبيين؟! ) ، وبدا في حال غير الحال ؛ حتى إن مظهره كان يشوبه تغير دراماتيكي لا يمت بأي صلة لأدائه المتعالي في العام المنصرم حين تحرك بكل تأفف وتحد ؛ محاولاً شد انتباه وسائل الإعلام لكل ما يردده من تهديدات وعبارات الاستغناء عن الآخرين» .

إن السبب الرئيس وراء هذا التحول في أسلوب رامسفيلد يعزى إلى الوضع المتردي للاحتلال الأمريكي في العراق ، ومحاولات تلفيق نظام ديمقراطي هناك ؛ فضلاً عن توجه الأمم المتحدة ناحية الاتحاد الأوروبي وطلبها المساعدة في الموقف المأزوم ، كل هذا رغم معارضة الحكومات الأوروبية من قبل لموقف واشنطن المتعنت إزاء شن الحرب ضد العراق .

- حديقة خلفية لتأمين الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا : (مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي) ؛ هو في حقيقته مخطط كبير لتحويل الحديقة الجغرافية الخلفية لأوروبا إلى حديقة عسكرية سياسية أمريكية متقدمة ، تُحيط بها من كل جانب وتحاصرها من كل ناحية ، ويحدد «زيجنيو بريجينسكي» هدفاً كبيراً ؛ فالولايات المتحدة تسعى إلى إحكام قبضتها على رقعة الشطرنج العالمية ، والتي تستهدف عبر السيطرة على الشرق الأوسط إحكام القبضة على قارة أوراسيا برمتها .

- تحطيم التجمع على الإسلام الذي بدا في الأفق : ومن الأشياء التي يرمي إليها هذا المشروع ضرب التجمع العربي ، فهذا التجمع في أصله من صنع بريطاني رغبة منها في تجاوز دعوات إحياء الخلافة الإسلامية ، ولكن في السنوات الأخيرة بدا هذا التجمع على وشك السقوط ، وفيما يبدو أن هناك خشية أمريكية من عودة الخلافة مرة أخرى ، فعمدت إلى فرض تجمع جديد يجتمع عليه المسلمون بدلاً عن تجمع الجامعة العربية المتداعي .

- إيجاد طبقة نخبوية تجري بينها اللعبة الديمقراطية : فقبل سنتين من أحداث ١١ أيلول دعا مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت إلى ندوة ، كان عنوانها (العرب ومواجهة إسرائيل . . احتمالات المستقبل) ، وقدمت فيها ورقة حول الصراع العربي الصهيوني في النظام العالمي ، أعدها الدكتور فؤاد مغربي أستاذ العلوم السياسية في جامعة تنيسي في الولايات المتحدة ، ويشرح الدكتور مغربي محور تعلق بالمتغيرات التي طرأت على التغلغل الأمريكي في أنحاء العالم ، وفيه ذكر ما نصه : أن «الولايات المتحدة أصبحت تحض عدداً من مناطق العالم على التوجه نحو الديمقراطية ، ومنذ زمن وكبريات الصحف في الولايات المتحدة تتكلم مراراً وتكراراً عن الانتقال نحو الديمقراطية ودور المجتمع المدني ، بل نشأت صناعة كاملة لمعلومات تساند تلك الشعارات» ، وحسب الدكتور مغربي ؛ فإن النظام المرشح للتعميم يقوم على الفرضيات التالية : «أن النخبة المحلية الحاكمة على صلة

بالغرب وموالية له ، وأن المؤسسات منفتحة لمشاركة المواطنين ولكن بطرق حصرية واضحة ، وأن الانتخابات ينبغي أن تجري بشفافية ضمن خيارات مخطط لها ، وينبغي التأكد من النخبة التي تخوضها ، هي وحدها المسموح لها أن توجه الرأي العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية واستطلاعات الرأي العام ، وأن تكون الحياة العامة غير ميسّسة ؛ بحيث يتم الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي ، فالسياسة تدار بواسطة محترفين وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني ، في حين يتحول بقية الناس عملياً إلى متفرجين يشاركون بين الحين والآخر في انتخابات مخطط لها بدقة ، وينشغلون بأمورهم الحياتية وهمومهم المعيشية . وختم الباحث هذه النقطة بقوله : من المفترض أن تؤدي تلك الجهود في النهاية إلى خلق قوى سياسية (ربما بينها أحزاب سياسية) ؛ حتى يقال إنها عصرية وديمقراطية ، وفي سياق الشرق الأوسط فإن ذلك يترجم طبعاً إلى خلق مجموعات مؤيدة للولايات المتحدة أو للغرب عموماً ؛ لتكون في النهاية جزءاً من الكفاح السياسي ضد قوى الأصولية . وعلى هذا المعنى يقول «والتر ليبمان» عميد الصحفيين الأمريكيين : هناك وظيفتان في النظم الديمقراطية : الوظيفة الأولى منوط بها الطبقة المتخصصة ، الرجال المسؤولون يقومون بالتفكير وفهم التخطيط للمصالح العامة ، ثم هناك أيضاً القطيع الضال ، وهذا القطيع أيضاً يتمتع بوظيفة ما في النظام الديمقراطي ، تلك الوظيفة تتمثل في كونهم مشاهدين وليسوا مشاركين في الفعل ، وهناك وظيفة أخرى بالإضافة لتلك المشاهدة من قبل القطيع ؛ نظراً لأنه نظام ديمقراطي في التحليل النهائي ، فمن وقت لآخر يسمح لهذا القطيع بتأييد أحد أفراد الطبقة المتخصصة ؛ بمعنى آخر يسمح لهم بالقول : نحن نريدك قائداً لنا . ذلك لأنها ديمقراطية وليست نظاماً شمولياً ، وهذا ما يطلق عليه الانتخابات ، ولكن بعد أن يلغوا بثقلهم خلف عضو أو آخر من الطبقة المتخصصة ؛ من المفترض أن يعودوا لأدراجهم على الفور ، ويصبحوا مشاهدين لا مشاركين للأفعال ، وهذا ما يجب أن يحدث في نظام ديمقراطي سليم !

### المراجع:

- ١ - إيمانويل تود ، (ما بعد الإمبراطورية ، دراسة في تفكك النظام الإمبراطوري) .
- ٢ - ناعوم تشومسكي ، (أوهام الشرق الأوسط) .
- ٣ - شوقي جلال ، (العقل الأمريكي يفكر) .
- ٤ - ياسر حسين ، ومحمد بسيوني ، (الحروب المقدسة) .
- ٥ - سمير مرقص ، (الإمبراطورية الأمريكية) .
- ٦ - (السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين) ، سلسلة محاضرات حوار الحضارات - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- ٧ - مجلة لوموند دبلوماسيك .
- ٨ - فورين أفيير .
- ٩ - وجهات نظر .
- ١٠ - صحيفة البيان .